الانتخابات النيابية.. جدل القطيعة وضرورة المشاركة

كثيرة هي الأسئلة التي يطرحها الاستحقاق الانتخابي القادم للمجلس التشريعي، وأغلب تلك الأسئلة يحتاج إلى إجابات قد تخرج عن حدود الحيز المتاح لهذه التناولة، لكننا نطرحها على طاولة الحوار بين المختصين والمهتمين بالشأن السياسي اليمني علها تحظى بالنقاش.

د. طارق المنصوب

تثار كثير من الأسئلة، منها: لماذا الانتخابات؟ وهل ستؤدي إلى تعزيز قيم المواطنة والمشاركة والمساءلة الشعبية لممثلي الشعب اليمني عبر تجديد الثقة لمن يستحقها ونزعها ممن لا يستحق، أم لا؟ وهل ستكون فرصة لتعميق التجربة الديمقراطية اليمنية وتعزيز الثقة بين الناخبين والأحزاب والقوى السياسية اليمنية، أم أنها ستعمق الفجوة بين تلك القوى اليمنية نتيجة قرار المقاطعة الذي تصر عليه أحزاب اللقاء المشترك؟ وأخيراً، هل ستتشبث أحزاب اللقاء المشترك بنيتها في المقاطعة أم ستنجح محاولات إثنائها عن قرارها، وأخيراً، هل يمكن تجسير الفجوة بين طرفي الأزمة، وتقليص مساحة الخلاف بينها، أم لا؟

بداية نشير إلى أن المجتمعات الديمقراطية الحديثة ابتكرت الاقتراع أو الانتخاب كوسيلة أو آلية ديمقراطية لإسناد السلطة المنظمة لممثلي الشعب، وباعتبارها بديلاً إجرائياً لاستحالة تطبيق الديمقراطية الشعبية المباشرة، وتتم هذه الآلية عن طريق اختيار ممثلين يحكمون باسم الشعب – مالك السلطة الحقيقي ومصدرها – ونيابة عنه في جميع مستويات السلطة، دون أن يعني ذلك تنازل الشعب عن حقه في العودة وسحب السلطة ممن اختارهم إن لم يحسنوا العمل أو لتجاوزهم حدود المسموح به بموجب عقد الثقة الممنوح لهم. وقد سعت جميع المجتمعات إلى البحث عن أفضل الأساليب لوضع فكرة الاقتراع موضع التنفيذ حتى تأتي نتيجته معبرة عن حقيقة اتجاهات الشعب . وابتكرت المجتمعات وطورت في سعيها لبلوغ تلك الغاية عدة نظم أو أساليب للانتخاب، بدءاً من نظام الانتخاب الفردي مروراً بنظام التمثيل النسبي وانتهاءً بالانتخاب المختلط. ولم يكن انتقال المجتمعات من نظام إلى آخر نتيجة رغبات حزبية أو شعبية طارئة وغير معقلنة، لكنها انتقلت من تلك الأنماط المختلفة عبر مراحل تاريخية طويلة، وبعد تقييم عميق لنتائجها على المجتمع، حتى تتناسب مع النتائج المرجوة من قيام العملية الانتخابية نفسها، وبما يحافظ على الوحدة الوطنية لتلك الدول والمجتمعات، ويحقق الاستقرار السياسي والحكومي، ويعزز قيم المواطنة، ويعمق الممارسات الديمقراطية وتمثيل جميع الأحزاب والقوى السياسية داخل المجتمع، وأيضاً لتلافي العيوب التي أفرزتها العملية الانتخابية في كثير من تلك المجتمعات.

بمعنى أن معيار اختيار النظم الانتخابية الملائمة لإجراء الانتخابات وفرز النتائج، وتفضيلها على ما عداها، لم يخضع لرغبات أو لقناعات وتهديدات حزبية بالمقاطعة وعدم خوض الانتخابات القادمة، وإنما استند إلى عدة عوامل قانونية وموضوعية كان في مقدمتها: الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما حكمها طبيعة النظام الحزبي الذي تبنته تلك الدول، والنتائج التي أفرزتها الانتخابات فيها، ومدى نجاح هذا النظام أو فشله في التجارب الدستورية الأخرى .، كما أنه ارتبط بوضع بعض الشروط والضمانات الدستورية والقانونية والمواثيق المختلفة لوضع تلك النظم موضع التنفيذ.

وفيما يتعلق بتجربتنا اليمنية، يمكننا سرد مجموعة من الحقائق التاريخية البارزة التي عرفتها التجربة السياسية في الجمهورية اليمنية، وبالخصوص تجربة الانتخابات الرئاسية والمحلية الماضية، مما له علاقة بالانتخابات القادمة، وأهمها التالي:

١- المناخ السياسي في مجتمعنا اليمني تميز بجملة من المؤشرات منها: إجراء الانتخابات في ظل احترام الثوابت المتعلقة بالتعددية الحزبية والسياسية واحترام الرأي والرأي الآخر وحرية التعبير..، ولعل هذا المناخ هو الذي أتاح للأحزاب السياسية المجال للعمل السياسي، وأتاح لها التكتل دون ضغوط أو تدخلات، ومنها: احترام مواعيد إجراء الانتخابات والالتزام بالمواعيد المتفق عليها والمحددة دستورياً. ولذا سيكون من غير المعقول تأخير الاستحقاق الانتخابي لأي سبب كان، وإن كانت لدى بعض القوى السياسية اليمنية مآخذ على طبيعة النظام الانتخابي وإجراءات التسجيل وغيرها .، فإن إدخال تطوير أو تعديلات عليها رهن بالمشاركة بجدية في الانتخابات، والفوز بتلك الانتخابات وإتباع وسائل وإجراءات التعديل الدستورية المعروفة.

٢- كما يمكن أن تتم تلك التعديلات عبر قنوات الحوار السياسي، ولا يمكن أن تأتي عبر المقاطعة وترك الساحة لبدائل غير دستورية وغير سلمية قد تؤثر على مجمل العملية الديمقراطية والتنموية في بلادنا . وقد وصلت الأحزاب السياسية اليمنية قبل إعلان قرار المقاطعة إلى نتائج مهمة تم الإعلان عنها في حينه، عندما اتفقت على تعديل قانون الانتخابات، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، ثم عادت وأعلنت عدم موافقتها على ما تم الاتفاق عليه. ونعتقد أن نقطة البدء يجب أن تكون من هذه النقطة، بعد إعلان تلك الأحزاب عن نيتها في المشاركة في العملية الانتخابية، والالتزام بإجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد.

٣- تجربة الانتخابات اليمنية السابقة لم تعرف منع أو حظر أي حزب أو تيار سياسي من المشاركة في الانتخابات، بل كانت على العكس مناخاً مفتوحاً لكل القوى السياسية المتنافسة على الساحة السياسية اليمنية طالما احترمت القوانين والدستور اليمني، وهذه الحقيقة لا يستطيع أن ينكرها أحد، ومقاطعة الانتخابات البرلمانية ستكون قراراً بالإقصاء الذاتي لهذه الأحزاب، وعدم احترام إرادة القواعد الشعبية لهذه الأحزاب، وإقراراً بفشل تلك الأحزاب عن مسايرة الاستحقاقات الديمقراطية والاستمرار في العملية السياسية والهروب إلى وسائل أخرى كارثية، ولن تفرز على المدى الطويل سوى الحقد والكراهية بين أبناء اليمن الواحد، وعزوف المواطن اليمني عن العملية الانتخابية برمتها جراء تناقص الثقة في سياسات تلك القوى السياسية.

حقبة التغيير

د. ابتسام الهويدي

■ بدأ العالم يعيش فترة أوحقبة التغيير أو ما يسمى بالاقتصاد المضطرب منذ بداية العام ٢٠٠٨م ، فالحقبة الأولى هي حقبة ما بعد النفط رخيص الثمن (فترة أسعار النفط المحلقة عاليا) والتي تواصلت حتى الربع الثالث من العام الفائت ، وكان الصوت المدوي في ذلك الوقت بأن على جميع الدول التي تتكدس فيها ملايين الدولارات من تصدير النفط أن لاتعتمد على هذا المصدر فقط في عملية التنمية بل يجب أن تركز اهتمامها على تنويع اقتصادياتها وخاصة تعزيز وتقوية قطاعاتها الاقتصادية غير النفطية.

لقد نشرت العديد من التقارير التي أوضحت بأن النمو خارج إطار النفط أو بمعنى آخر فإن مستوى الانتاجية المتواضع والإفراط في الإعتماد على النفط والغاز يهددان مستقبل النمو الاقتصادي في هذه الدول.

إن على هذه الدول أن تعرف بأن مخزوناتها من هذه الموارد لابد وأن تتجه سواء في المدى القصير أو المدى المتوسط أو الطويل إلى النفاد ، وبالتالي فعليها أن تعتمد على مبدأ التنويع الاقتصادي ، كما يجب على هذه الدول أن تضع نصب عينيها أنه مع مرور الزمن يقل اعتماد العالم على النفط ، لذلك كان على هذه الدول وخاصة في فترات ارتفاع أسعاره أن تتبنى اقتصاداً يتمتع بالمزيد من التنوع والحيوية.

اليوم الكل يدرك هذه المسألة أولا مع تواصل أسعار النفط في الارتفاع في معظم السنة السابقة والذي تبعه ارتفاع عام في الأسعار وخاصة أسعار المواد الغذائية، بيد أنه من المرجح أن الوقت لم يحن ليشعروا بتداعياتها ، فالأسعار ارتفعت بنسبة تتجاوز ٤٠٪ منذ بداية العام ٢٠٠٨ م ، والمواد الغذائية تجاوزت ٦٠٪ وما كاد الجميع يشعر بهذه الفاجعة التي طالت الجميع، حتى بدأت مرحلة أو حقبة أخرى منذ بداية الربع الاخير من العام ٢٠٠٨ م والتي أبت هذه السنة أن تمر بدون استثناء والمتمثل في انهيار القطاع المالي العالمي والذي بالطبع بدأ يتبعه انهيار في القطاعات الاقتصادية الاخرى.

إن الاقتصاد العالمي اليوم بدأ يدخل مرحلة أو نفق الكساد الذي بالطبع سيدوم سنوات قبل الانتعاش.. فانهيار القطاع المالي أدى إلى انهيار في أسعار النفط إلى مايقارب ربع ثمنها في منتصف السنة السابقة، لذلك فإن على الجميع -حكومات أو شركات أو أفراداً- التكيف مع فترة النفط الرخيص.

وفي هذه المرحلة وخاصة على تلك الدول التي تعتمد في تمويل ميزانيتها العامة على إيراد النفط أن تبدأ عملية التكيف مع هذا الوضع من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي لتخفيف الضغط على الموازنة العامة وخاصة مع ضعف الاقتصاد غير النفطي.

بشاعة الصهاينة

محمد اللوزي

■ يذهل المرء وهو يشاهد البشاعة كلها يقدمها الصهاينة عنواناً قذراً لما هم فيه من ضغينة وحقد وكراهية.. تكشفها الجرائم الفظيعة بأهلنا في غزة.. وهي جرائم يعجز عن إخراجها كأفلام رعب أكبر جهابذة السينما.. فما وصل اليه حال الأهل في غزة فظيع ومأساة لايطيق بشر مشاهدتها على الواقع لأنها تفوق الوصف والخيال.. ولسنا ندري أي بشر هؤلاء طواغيت العصر ومن أية طينة هم، ونحن نرقب في أسى وحسرة نزيف الدم الفلسطيني..ولا يتحرك جفن للصهاينة.. الذين يقدمون انفسهم للعالم حقيقة ما هم فيه من ديانة مخيفة يستحيل أبداً أن تكون رسالة أرضية أو سماوية لأنها ضد القيم والأخلاق وضد الحياة برمتها..

ويعجب المرء من هذا الصمت العربي والعالمي.. من حالة الغفلة التي تتملك الانسان كإنسان حين يبرر الجريمة ويحاول القفز عليها الى حيث لا حقيقة.. وكأن العدوى المقيتة في الكراهية التي يمتاز بها أبناء صهيون عن غيرهم قد انتقلت كفيروس الى بقية الجنس البشري.

وعلى وجه الخصوص الأوروأمريكي إلا فيما ندر والواقع أن المأساة أكبر من ان يتناولها الكُتاب والمؤرخون وشاهدو العصر.. إنها «الهلوكست» بعينه الذي يرضي أعداء البشرية «الصهاينة» ويدفعهم الى المزيد من المذابح دونما تفريق بين شيخ مسن وطفل مولود..

ذلك لأنهم يعيشون لذة سفاح مدمر لا يرضى بغير البشاعة ملهاة.. فيما الأمة العربية والاسلامية تبقى على ذات الوتر المشدود وتشجب وتندد وفي أحسن الحالات تقدماً في الموقف تنتج التبرعات.. والمسألة أن أبناء صهيون وقد تمرسوا على الجرائم وأتقنوها وصارت حياتهم أدركوا جيداً أن العرب والمسلمين باتوا في حالة ضياع وخيبة أمل كبيرة لا يستطيعون عمل أي شيء لأبناء جلدتهم.. سوى الوقوف أمام التلفاز في مشهد بكائي وجلد للذات بلا فائدة أو معنى.

وهو أمر يزيد الطغاة الصهاينة صلفاً وغروراً يدفعهم الى المزيد من ارتكاب الفظائع والفضائح والعالم يتفرج ولا يقوى على شيء. -

إن لم تكن الانظمة الأوروأمريكية مباركة للجريمة متسترة عليها.. ترى في ذلك أمناً للصهاينة بنزيف دم الفلسطيني ومصادرة أرضه، وشطب هويته.. ولم يكن الامر هكذا فظيعاً لولا حالة الارتهان العربي والاسلامي الى الآخر العدو يستجدونه حلاً ويطلبون منه سلاماً ويتوسلون اليه ان يكون أقل حدة، يحسن الذبح والقتل أمر يبدو «سريالياً» للمتابع المتأمل على الجريمة وهي تُرتكب، والمسلوب الإرادة المفجوع من القادم على الدوام من عرب ومسلمين والذين باتوا محل تندُّر ومضحكة عند الطغاة والجلادين مَن يتلذذون بهذا النزيف اليومي.. فيما المعنيون بهذا الألم يبحثون عن آهة ويعيشون المزايدة، ترهقهم قَترة لأنهم ينامون ويصبحون على فاجعة تطالهم حتماً في يوم ما وقد رضوا بأن يكونوا نظارة لأهلهم في غزة وهم محاصرون من جهات أربع تمطرهم السماء قنابل وصواريخ والارض دبابات ومدافع، فيما هم لا حول لهم ولا قوة، وليس إلا الإيمان بالجبار المنتقم من طواغيت العصر بكل أصنافهم واشكالهم.

المعارضة.. الواقع والممارسة

مهندس/محمد غالب

■ المتابع للاحداث والانشطة السياسية في وطننا الحبيب يلاحظ بعض الممارسات الحزبية من قبل بعض الاحزاب السياسية وخصوصاً اللقاء المشترك كنشاط سياسي، ممارسات غريبة وخارجة عن نطاق اهدافها ونظامها الذي تأسست عليه وكثيراً ما تكون ضد الوطن والثورة والتنمية واستغلال المساحة الكبيرة للديمقراطية ومبدأ حرية الرأي والرأي الآخر.

استغلال غير اخلاقي ولا نقول هذا في حق رموز وقيادات وطنية او احزاب اخرى كانت في السلطة او لها وجهة نظر ورأي لايساير او مخالف لرأيهم في حق الوطن والشعب..فإذا تساءلنا ما هي التعددية السياسية وماهو العمل السياسي الحزبي؟

فإن المفهوم لدينا أن التعددية السياسية هي نظام ديمقراطي لتشكيل احزاب سياسية ضمن قانون الاحزاب ويصبح لها مشاركة في العمل السياسي من خلال اهداف واستراتيجيات ونظريات تخدم الوطن والشعب لتحقيق التنمية وبناء الانسان والعمل على ازدهار الوطن في كل المجالات ليعود بالخير والرفاهية لكل مواطن ومن خلال نشاطها كقيادات او قواعد بما يعنيه العمل السياسي من خلال الاحتكاك بالشعب كفرد واسرة ومجتمع وتلمس احتياجاته وما يعانيه وما يجب عمله للنهوض بالتنمية وتوفير الخدمات المطلوبة وحل المعاناة والقضايا التي تهم المواطن على اختلاف مواقعه وشرائحه ومتطلباته..

والمعارضة هي مجموعة من الاحزاب لم يحالفها الحظ او ثقة الناخبين بالحصول على أغلبية تمكنها من ان تكون حزباً حاكماً او تكتلاً سياسياً يصل الى سلطة الحكم وبحسب الدستور والقانون، وبذلك فهذه الاحزاب تشكل كمعارضة الوجه الآخر للسلطة الحاكمة وداعماً لوجهات النظر في العمل السياسي ولبرنامج السلطة ودعم السلطة فيما تقوم به من انجازات ولايتم ذلك إلا عندما تكون النوايا صادقة وايمانها بالوطن والعمل الوطني عندئذ يكون لهذه المعارضة دور فاعل وتزداد فاعليتها ويوماً ما ستكون سلطة عندما يثق الناخب بصدقها ووطنيتها.

ولكن -للاسف- ما تمارسه معارضتنا في يمننا الحبيب هو انعكاس لمفهوم معنى معارضة اي العمل ضد كل مايصدر من الحزب الحاكم او السلطة ايجاباً كان او سلباً ان لم نقل اخطاء وجل من لايخطئ..

والمفترض ان تقوم المعارضة بواجبها لتفادي هذه الاخطاء بالمشورة وابداء الرأي ووجهات النظر وقبل ذلك الاشادة بالايجابيات ومساعدة السلطة الحاكمة على الاستمرار في تنفيذ هذه الايجابيات، ولكن هذا محذوف من قواميسهم واهدافهم.. وما يلاحظ من خطابهم الاعلامي هو تجاهل كل الانجازات الوطنية والتنموية في كل الجوانب واكثر من ذلك التضليل وعدم الاعتراف بها رغم وضوحها ووجودها على الواقع وايمان الشعب بها واذا لم يجدوا ما يزايدون عليه فليست مشكلة لديهم، فقد جرت بهم العادة ان يطلقوا العنان لخيالهم لخلق قضايا يواصلون بها نشر اكاذيبهم وزرع الفتنة وثقافة الكراهية.

وما يثيرونه في الفترة الاخيرة هو قضية الانتخابات النيابية القادمة والتصريح بعدم المشاركة وادعاؤهم بانه سيكون هناك انفراد للحزب الحاكم بحصيلتها وسيكون هناك تزوير وأوهام اخرى لاتمت للواقع بصلة.. مع العلم ان الاستحقاقات الانتخابية واجراءها في موعدها المحدد لها، أحد الثوابت الوطنية وليس فيها خلاف على كل المستويات الشعبية والحزبية.. ولكن ما تمارسه المعارضة في هذا الاستحقاق الانتخابي القانوني والدستوري ليس إلا ممارسة لحفظ ماء الوجه من الفشل الذي سيواجهونه من خلال نتائج الانتخابات وكحقيقة هم يؤمنون بها ونتيجة لما يمارسونه من اكاذيب وتضليل قواعدهم واكتشاف امرهم فهم من خلال قرار انسحابهم من المشاركة في الانتخابات القادمة يحاولون استغلال تسامح الاخ القائد رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح حفظه الله وايمانه بضرورة مشاركة الآخرين ولو كان على حساب حزبه المؤتمر الشعبي العام- ويحاولون الابتزاز السياسي حتى يكون لهم موطئ قدم في نتائج هذه الانتخابات بالرغم من حق المؤتمر الشعبي العام بموجب الدستور والقانون الاحتفاظ بحقه كأغلبية منحه الشعب أياها وهذه الاغلبية لم تأت من فراغ وانما من خلال صدق القائد وحزبه والانجازات الكبيرة التي لمسها الشعب وحصد خيرها الوطن مع العلم ان القانون والدستور كفل لهم حق المشاركة كمرشحين وناخبين والباب مفتوح امامهم سواء اتخذوا قراراً بالانسحاب أم لا.. ولكن هل وصلت بهم القناعة للايمان بحجمهم وزوال شمسهم.. ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه.

وليس لنا إلا ان نقول لهم كما قال حكيم هذا الوطن وأحد القمم الوطنية الشامخة الدكتور عبدالكريم الارياني «الانسحاب من هذه الانتخابات انسحاب من ساحة الوطن».

* رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام – مديرية الصليف – م/الحديدة

عام ٢٠٠٨م واللقاءات الأخيرة

م. ثامر العاصمي

■ عُقد في مدينة المكلا مؤتمر «الصناعة.. مستقبل اليمن» بمشاركة دولة الدكتور مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي السابق والخبير الاقتصادي الدولي.. ذلك الرجل الذي نقل مملكة ماليزيا ابان ولايته من دولة زراعية نامية الى دولة صناعية متقدمة تمثل اليوم احد النمور الآسيوية.. واذا كنا في اليمن نطمح الى الاتجاه شرقاً والاستفادة من التجربة الماليزية في مقام القدوة الصناعية، فإن ماليزيا القدوة ابتدعت قديماً شعار النظر شرقاً، ومعناه النظر الى اليابان، ويكفينا في هذا المؤتمر أن نحقق هدفاً بسيطاً هو اعادة رفع شعار النظر شرقاً حيث تشرق الشمس.

قمة استراتيجية

من التحديات التي تواجه الأمن القومي العالمي عموماً، ظاهرة القرصنة، ورغم أن مكافحة هذه الظاهرة مسئولية عالمية وأضرارها على الجميع، إلاّ أن الدول المحيطة بالمياه الاقليمية التي تتعرض فيها السفن البحرية لعملية القرصنة تأتي في المرتبة الأولى، والتي اتحدت في قمة دول تجمع صنعاء وبانضمام جمهورية جيبوتي الى التجمع.. وهذا ما أكسب هذه القمة وفي هذا الزمن بالذات بُعداً مهماً واستراتيجياً في السيطرة على ظاهرة القرصنة، بالاضافة الى فتح المجال للدول في الانضمام لهذا التجمع.

الاتجاه إلى الخليج

يُعد تأهيل اليمن من الأسباب الرئيسية المؤدية الى الانضمام الى دول مجلس التعاون الخليجي.. لذا جاءت نتائج قمة مسقط بانضمام أربع مؤسسات أخرى يمنية الى مؤسسات دول المجلس مؤكدة سلاسة وترتيب انضمام اليمن الى المجموعة الخليجية خلال السنوات القادمة، ونتيجة محققة للالتزام الصارم بأهمية انخراط اليمن في سياق المنظومة الخليجية.

التفكك العربي

الحروب والمجازر التي حلت على الشعب الفلسطيني أزاحت الستار عن تلك الادعاءات التي تنادي بالسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وجعلت الأمة العربية تشعر بصدمات هائلة بسبب ما شاهدته من مسلسلات الحروب والمجازر أبطالها الكيان الصهيوني، والذي وجدت فيه ذلك التفكك العربي والجدل والصخب الذي تعيشه قيادات أمة العرب.

العبوا يا مشترك!

أنْ تتصور قيادات اللقاء المشترك نفسها قائدة لفريق سيلعب مباراة غير محددة المدة وفي ملعب غير محدد الأبعاد بطريقة انتهازية فهذا هو التوهان بعينه.. نقول العبوا يا مشترك بطريقة ايجابية قادرة على التفاعل مع كل متغير، واغتنموا الفرصة المتاحة والوقت المحدد أو اخلقوا لأنفسكم فرصاً جديدة لايراها الفريق المنافس، على اعتبار أن لعبة التنافس ستظل مستمرة.

بسمة وطن

rUN ˙eeF ˙b

العليمي مكسب للبرلمان

■ عندما تم الاعلان عن استقالة عدد من الوزراء حتى يتسنى لهم وفقاً لقانون الانتخابات الترشح للانتخابات البرلمانية القادمة المقررة في السابع والعشرين من ابريل القادم، كان اللافت بالنسبة للشارع اليمني وللأوساط السياسية هو اسم الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية (قبل الاستقالة).

وسر الأصداء الواسعة تجاه نزول الدكتور العليمي كمرشح من حزب المؤتمر الشعبي العام يعود الى أن ذلك ليس شيئاً عادياً وليس نزوعاً من الدكتور أو طموحاً في عضوية البرلمان حيث أن نجله الصديق العزيز محمد رشاد العليمي سبق وإن ترشح ودخل البرلمان عن دائرته في الأعلوم.

إذاً المسألة هي تكليف وحرص من حزب المؤتمر والقيادة السياسية في الدفع بشخصية لها من الكفاءة والكارزمية ورصيد العطاء والاخلاص لهذا الوطن وقيادته السياسية لضمان زخم وفاعلية أكبر لبرلمان ٢٠٠٩م.

والحقيقة أن ما يميز الدكتور العليمي – حتى وإن كان تدرج في سلك المواقع الأمنية والرتب العسكرية- هو النفس الاكاديمي والحضور القوي للعمل السياسي في تكوين شخصيته وعقليته ونمط تفكيره وتعامله.

ولاشك أنه عندما تولَّى حقيبة الداخلية منذ العام ٢٠٠١م وحتى مطلع العام الماضي ٢٠٠٨م أعطى روحاً جديدة في هذه الوزارة وجسَّد واقعاً لم نلمسه مع سابقيه وهو أن ترسيخ الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة والمخدرات والحرب على الارهاب ليست مجرد مسار أمني وخطط وتعقُّب وملاحقة وكشف والقبض على عصابات أو خلايا نائمة، وإنما يرافق ذلك بالتلازم والتوازي جهد ودور إعلامي فاعل وبنَّاء.. وكان لافتاً حرصه على اللقاء بالاعلاميين وتسهيل عملهم لتغطية الاحداث والحصول على المعلومة غير المغلوطة.

ولذلك فأنا أرى أن من حكمة القيادة السياسية والحزب الحاكم الدفع بشخصيات كبيرة وكفوءة وجديرة كالدكتور رشاد العليمي الذي يُعد دخوله قبة البرلمان مكسباً لهذه المؤسسة التشريعية، فضلاً عن أنه شخصية وطنية معروفة سيمثّل حضوره برلمانياً شكلاً من إعادة رسم التوازنات ومنح التمثيل البرلماني واقعاً يتواءم والخارطة البرلمانية للدوائر وحجمها في كافة المحافظات.

alhayagim@gmail.com

نظرات في صميم الإيمان

الشيخ محمد عبده عمر

مفاهيم يجب أن تصحح

■ تعد المساجد في الاسلام من أقدس بقاع الأرض.. اكتسبت قداستها وطهارتها وسمو مكانتها من الرسالة المناطة بها.. اليها تهوي الأفئدة، وبها تتعلق أرواح المؤمنين وفيها تتنزل الرحمات، وفي أروقتها تستجاب الدعوات، وفي ساحاتها تغفر الذنوب وفي سكينتها تتنزل الملائكة، وفي تلاوة القرآن والذكر والدعاء فيها تصفو النفوس وتزكو الأفئدة وتستنير القلوب وتسمو المشاعر والواجدان.. فيها تترسخ روابط الألة وفيها تقوى اصول العقيدة وتتألق معاني الايمان وفي عبيرها تسل سخائم الاحقاد والضغائن وفيها تغسل الألسنة من فيروس الغيبة والنميمة القاتلة ومن الهمز واللمز والشتائم والسباب ومن سوء الظن بالمسلمين ومن أمراض اللجاج والحجاج الحزبي ومن الأهواء السياسية والنزغات المريضة والمتطفلة على الاسلام وكل ما حرمه الاسلام على المسلمين في غيرها فهو اشدُّ حرمة فيها.. فلا مكان فيها لغير الطهر والصفاء والمحبة والتآلف.

ومن هذه المعاني جاء قول الحق «وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً».. ومن هنا تناول الفقه الاسلامي آداب المساجد الَّف العلماء في ذلك الكتب الكثيرة والرسائل باعتبارها بيوت الله لا يجوز أن تُستغل لأهداف دنيوية ولا لمكايدات سياسية أو دعايات حزبية انتخابية، واذا كانت رسالة المساجد وقدسيتها لا تقبل الجدل حتى ولو كان في القضايا العلمية أو الفقهية الخلافية اذا كانت تؤدي الى زرع الكراهية بدلاً من المحبة والتنافر بدلاً من التآلف والاحقاد والضغائن الى زرع الكراهية بدلاً من التسامح، فكيف يكون حكم ما هو أكبر واخطر من ذلك؟!.. اننا نحمل مسئولية ذلك القائمين عليها وبالأخص الخطباء والمرشدين، بأن يمنعوا العبث برسالة المسجد وأن يجنبوا مساجدنا المتطفلين ونزغات بعض الأحزاب حتى تبقى مقدسة صافية نقية كما أراد لها الاسلام أن تكون.. لجمع الكلمة ورص الصفوف والتعاون على البر والتقوى يرتادها الناس ويفزعون اليها بالغدو والآصال يجدون فيها البلسم الشافي لهموم الحياة ومتاعبها يتزودون فيها بالغذاء الروحي والتهذيب النفسي والاشباع الروحي والتربية الخلقية وترسيخ الايمان بأصول العقيدة وفقه ما يتعلق بفروعها وبالأخص ما يتعلق بفقه العبادات والمعاملات والمسئولية الاجتماعية والقضاء بسلاح الوعي الاسلامي على الظواهر السلبية وفي مقدمتها الثارات وقتل النفس التي حرم الله.. ونشر العلم وتعليم الناس بحكمة الاسلام واسلوب النبوة واخلاص المتقين لا يجرحون الناس بوعظهم وارشادهم ولا يتهمون الناس بعقائدهم واسلامهم ولا يدعون الى الفتنة ولا يشككون الناس بولاة أمرهم وبمؤسساتهم الشرعية والدستورية ولا يجعلون من المكايدات السياسية والحزبية مادة لخطابهم الديني ولا يختزلون الاسلام بما يوافق أهواءهم.

اما بعد

احمد الرمعي

من هو الارهابي؟

■ كثيراً ما ينعت الغرب العرب والمسلمين بأنهم إرهابيون حتى أولئك المقاومون الذين يقاتلون من أجل تحرير أوطانهم من نير الاستعمار رغم أن مواثيق الأمم المتحدة تؤكد أنه من حق أي شعب يقع تحت استعمار دولة أخرى غازية أن يقاوم للحصول على حريته.

ونحن هنا لا نبرر لأولئك المتطرفين الارهابيين الذين يقتلون المستأمنين ويعتدون على سيادة الدول بأية حجة كانت.

ولكن أليس ما يحدث في غزة من مجازر ومن ذبح وتقتيل وتجويع لأهلها.. أليس إرهاب دولة..؟!

مئات الأطفال والنساء والشيوخ والرجال العزل.. يموتون دون ذنب اقترفوه سوى أنهم ينتمون لفلسطين وينتّمون لهذه الأمة المستضعفة.

آلاف الأطنان من القنابل ومئات الصواريخ تلقيها الطائرات والبارجات على رؤسهم وقادة العالم الذين يدعون أنهم يدافعون عن الحرية لا يحركون ساكناً، والأدهى من ذلك أنهم يباركون ما ترتكبه دولة الصهاينة من مجازر وحشية ضد الأبرياء.. فأين العدل الذي يرددونه ليل نهار وأين حقوق الإنسان الذي يقولون أنهم حماة لها؟ أهي حقٌ لهم وحرام علينا؟

ولقد أعجبني الداعية الاسلامي المعروف عمرو خالد عندما قال: «إذا كنتم تبحثون عن تعريف لمصطلح الارهاب.. فإن ما يحدث في غزة هو الارهاب بعينه».

فهل آن الأوان ان تصحو الضمائر لإيقاف هذا العدوان البربري على أهل غزة المحاصرين أم أن من تسمى بالدول الكبرى ستظل سادرة في غيها وتكيل بمكيالين..؟!

أما حكامنا العرب وإن كان لا حياة لمن تنادي فإننا نقول لهم :اتقوا الله في شعب فلسطين .. اتقوا الله في أهل غزة فإنكم ستسألون عنهم يوم القيامة.. يوم لا ينفع سلطان ولا جاه.

romma_22@hotmail.com

بوضوح

ابن النيـــل

امرأة بملايين الرجال

■ لم يعد يعرف واحدنا على وجه التحديد.. ما إذا كانت هناك ثمة جدوى من أن يكون له قول في هذا الذي حدث منذ كان يوم السبت الأسود الموافق٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٨م وإلى يومنا هذا، وربما يستمر إلى أجل غير مسمى، وقد تناقلت شاشات فضائيات العربية ولاتزال.. تفاصيل ما أصاب بني قومنا في قطاع غزة الفلسطيني المحاصر، لحظة بلحظة، ممهوراً بعديد ماترتب عليه من ردود أفعال شعبية ورسمية مصاحبة، داخل الوطن المحتل وخارجه، وإن كانت قد عجزت في مجملها عن تحقيق ما استهدفته، إلى وقتنا هذا على الأقل، من حيث امكانية ان يسهم أثرها وتأثيرها في إيقاف تلك المحرقة الصهيونية الأبشع، التي يتعرض لها أهلنا هناك، وهو مايعيد إلى أذهان جميعنا وقائع ما سبق وأن لامسناه بأم أعيننا، على مدى ثلاثة وثلاثين يوماً من عام ٢٠٠٦م، في حرب مماثلة على لبنان الشقيق.. أصطلح على تسميتها بالحرب السادسة بيننا وبين العدو، منذ كانت النكبة الأولى.

وكثيرة هي المشاهد الميدانية الموجعة على بشاعتها، والكفيلة في حدها الأدنى بأن تستفز عميق مشاعرنا الوطنية والقومية والإنسانية ككل، حيث الشقيقات الخمس وقد استشهدن دفعة واحدة، ثم الشقيقات الثلاث والشقيقتان اللتان لقيتا المصير ذاته، وحيث أجد أبرز قادة المقاومة وقد مضى إلى رحاب ربه شهيداً مع زوجاته وأبنائه، إلى غير ذلك من دواعي إيلامنا الأخرى والمماثلة، ومنها على سبيل المثال صور ماتبقَّى من أشلاء أطفالنا العرب الفلسطينيين.. وقد تناثرت بين ركام المباني التي دمرتها على رؤوسهم صواريخ طائرات العدو المغيرة، وقذائف بوارجه الحربية المحتشدة في عرض البحر.

غير أن أكثر ما استوقفني إلى حد الدهشة من بين ما أمكن لنا مشاهدته طيلة الأيام الماضية.. هو مشهد تلك المرأة التي فقدت إبنيها بفعل هذا العدوان الهمجي الغاشم على المغتصبة حقوقهم، وما قالته لأحد مراسلي فضائياتنا في حينه، من أن لديها بندقية أحد الشهيدين وسوف تحملها نيابةً عنه لمواجهة قوات جيش الاحتلال الصهيوني، في حالة ما إذا أقدمت هذه القوات على اجتياح قطاع غزة براً، وهو ما ليس بحاجة إلى أي تعليق من جانبنا بالمقابل.. وإلى حديثٍ آخر.